الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الاربعاء
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد المصري (الجمهورية العربية السورية)
ثم : السيد فاهر (كندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

البند ١٢٩ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (تابع)

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/44/L.17 بشأن البند ٣٢ من جدول الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.20
20 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

89-56604 ٥٢٢٦٤

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٢٩ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/44/11 ، و Add.1)

١ - السيد لوبيس (فنزويلا) : قال إن وفده يرى أن الاجراء الذي حددته لجنة الاشتراكات للاستجابة للقرار ٢٢٣/٤٣ باء هو اجراء مقبول ، ولو أنه كان يفضل رؤية بعض النتائج والاقتراحات الملموسة في الدورة الحالية . وقال إن شرح طريقة تحديد الانصبة المقررة (A/44/11 ، الفقرات ٦ - ١٠) لا يفي سوى جزئيا بطلب توفر مزيد من الوضوح : إذ يتعين توضيح الصلة بين مختلف عناصر المنهجية . والمعلومات المقدّمة في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من التقرير لا تعتبر استجابة كافية لاهتمامات الوفود وللاسئلة التي أثارتها في الدورة الثالثة والاربعين .

٢ - وقال إن مفاهيم الدخل البديلة تقدّم المفتاح لجدول أنصبة مقررة ملائم أكثر للقدرة على الدفع . وقال إنه كان يتوقع أن تحرز اللجنة تقدما أكبر بشأن هذا الموضوع . وقد أدهشه أن في الفقرة ١٤ من التقرير ذكرت اللجنة أن "مفاهيم الدخل البديلة لم تُطوّر بشكل كاف من الوجهة المفاهيمية وتفتقر إلى قاعدة بيانات وافية" ، في حين أن اللجنة ذكرت من قبل في الفقرة ١٢ (أ) أن الدخل القومي الذي يمكن التصرف فيه يستخدم كمفهوم على نطاق واسع في المحاسبة القومية ولذلك فإن البيانات تتوفر عموما لعدد كبير من البلدان . وقال إنه من المأمول فيه أن تتمكن اللجنة بحلول الدورة التالية من تقديم توصيات محددة بشأن مفهوم واحد أو أكثر من مفاهيم الدخل البديلة . وقال إن وفده يريد معلومات كافية لكي يحكم بقدر من اليقين على ما إذا كانت المفاهيم البديلة أفضل من الدخل القومي في اظهار القدرة على الدفع .

٣ - ومضى قائلا إن فترة الاساس الاحصائية الاقصر ستقدم بلا شك تقديرا أفضل لقدرة البلد على الدفع في الوقت الذي يتعين عليه فيه السداد بالفعل ، وقد تجعل اجراء بعض التعديلات غير ضروري . وقال إنه يرى أن من الممكن التوصل إلى اتفاق مرض بشأن تحديد فترة أساس أقل من ١٠ سنوات .

٤ - واستطرد قائلا إن أهمية التعديلات المتعلقة بالمديونية ليست في حاجة إلى تأكيد . وقال إن وفده يتطلع إلى تلقي الدراسة الخاصة بتدفق المدفوعات المتعلقة بالدين المشار إليها في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة وأنه يأمل مرة أخرى في أن تقدم

(السيد لوبيس ، فنزويلا)

توصيات محددة في الدورة الخامسة والاربعين . وقال إن وفده يتفق مع اللجنة فيما اتخذته من قرار بعدم تقديم توصيات بشأن صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض ، ولكنه يعتقد أن هناك مبررا كافيا لرفع الحد الاعلى .

٥ - وقال إن هناك مسألة أهم من مسألة معدلات الحد الاعلى والحد الادنى التي وصفتها اللجنة وصفا حقيقيا عندما قالت انها مسألة سياسية أكثر منها تقنية ، وهي ضرورة احترام جميع الدول الاعضاء لالتزاماتها بالكامل بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٧ من الميثاق . فإذا احترمت الدول تلك الالتزامات فإن مسألة معدلات الحد الاعلى لن تثار ، ولو على الاقل بالطريقة التي أثيرت بها في السنوات الاخيرة . ورغم أن الامل في القضاء على عملية التخفيف برمتها ضعيف فإن وفده يرى أنه يمكن أن يكون هناك مزيد من الوضوح في المعايير المستخدمة لدى اجراء التعديلات الخاصة .

٦ - ثم رأس الجلسة السيد فاهر (كندا) .

٧ - السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : أعرب عن خيبة أمله لأن لجنة الاشتراكات رفضت أن تأخذ في الاعتبار موقف بلده بوصفه بلدا ناميا لم يكتمل بعد هيكله الاساسي الاجتماعي والاقتصادي ، ويعتمد على مورد وحيد غير متجدد هو النفط . وقد زاد من محنة بلده ما تواجهه أسعار النفط منذ سنوات من هبوط ، وما تتعرض له بلده من معاناة نتيجة لاجراءات المقاطعة الاقتصادية التي سبق أن أدانتها الجمعية العامة .

٨ - وقال إن معظم الوفود قد أجمعت خلال المداولات التي جرت خلال الدورة الثالثة والاربعين على أن جدول الانصبة المقررة الحالي ليس عادلا ، وعلى ضرورة اجراء استعراض شامل للمنهجية القائمة . ولذلك فإنه من دواعي الاسف أن لجنة الاشتراكات لم تستطع تقديم أية توصية ، وكل ما فعلته هو مطالبة الامانة العامة بإجراء مزيد من الدراسات وتقديم مزيد من المعلومات . ومن الواضح أن اللجنة لم تعد تخدم الغرض الذي أنشئت من أجله . ولم يعد هناك أي مبرر لإحاطة عمل اللجنة بهذا الجو المبالغ فيه من السرّية . وقال إن وفده يرى أنه ينبغي توسيع عضوية اللجنة وإعادة النظر في تشكيلها .

(السيد منتصر ، الجماهيرية العربية الليبية)

٩ - واستطرد قائلا إن كثيرا من الوفود لم تجد تقرير لجنة الاشتراكات مرضيا . فعلى سبيل المثال ، يوصى في الفقرة ١٤ من التقرير باستصواب اجراء مزيد من الدراساتبشأن الدخل القومي الذي يمكن التصرف فيه ، والدخل المعدّل حسب الدين ، والدخل حسب سعر الصرف المعدّل حسب الأسعار . بيد أن وفده يرى ضرورة الاستمرار في دراسة جميع المفاهيم بما في ذلك مفهوم الدخل النقدي ومفهوم الدخل القابل للإدامة . وفيما يتعلق بصيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض ، فإن نتائج أي زيادة في الحد الأعلى للدخل ينبغي ألاّ تتحملها البلدان النامية .

١٠ - ومضى قائلا إن أية منهجية يجب أن تكون قادرة على أن تعكس الحقائق السياسية والاقتصادية لعالم اليوم . فالمرفق الثالث من التقرير يظهر مدى الخلل الذي تعاني منه المنهجية ، إذ يبيّن أن مساهمات معظم البلدان النامية المقدمة للأمم المتحدة نسبة إلى دخلها القومي هي أكبر من مساهمات الدول الصناعية . وهذا الخلل يجب أن يصحح بأسرع وقت ممكن .

١١ - السيد غوبتا (الهند) : قال إن الدخل القومي يجب أن يظل هو الأساس الأول لتحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، ولو أنه يمكن استخدام مؤشرات اقتصادية اضافية لتكملة النتائج التي تم الحصول عليها من مقارنة الدخول القومية . وفي حالة الدخل القومي الذي يمكن التصرف فيه ، تساءل عن عدد الدول التي لا تجري اقتطاعات مقابل التحويلات الصافية للخارج التي يقوم بها العمال المهاجرون وأصحاب الحسابات بالعملات الأجنبية ، وعن كيفية مقارنة البيانات المتعلقة بدخل هذه الدول بالبيانات المقدمة من بلدان تجري هذه الاقتطاعات . وفيما يتعلق بمفهوم الدخل النقدي ، قال إن الشك يساوره في صحة القول بأن زراعة الكفاف والمعاملات غير السوقية المشابهة لا تساهم في الدخل القومي . وقال إنه بالنظر إلى أوجه القصور الموجودة في مفاهيم الدخل البديلة الخمسة فإنه يشك في أن هذه المفاهيم التي ناقشتها اللجنة يمكن أن تؤدي إلى تحسين المنهجية الحالية . بيد أنه يمكن للجنة أن تدرس معايير أخرى مثل المبالغ التي تنفقها البلدان لتخفيف وطأة الفقر ، والمبالغ التي تحتاج إليها من العملة الأجنبية لتحقيق أهدافها الانمائية .

١٢ - وبالنسبة لمسألة التعديلات المتعلقة بالدين الخارجي ، تساءل عما اذا كانت النسب بين تكلفة خدمة الدين وقيمة الدين ، وهي النسب المستخدمة في اعداد الجدول

(السيد غوبتا ، الهند)

الوارد في المرفق الرابع ، هي مجرد نسب بيانية أو أن لها علاقة بالظروف الفعلية لسداد الدين .

١٣ - وذكر أن وفده يود أن تكون هناك علاقة بين الشرائح المستخدمة في خطة الحدود ، من ناحية ، وقدرة الدول الاعضاء على الدفع والمعدلات الفعلية للانصبة المقررة ، من ناحية أخرى ، وفقا لمبدأ فرض الضريبة . وأضاف أنه لا ينبغي توقع أن تتحمل البلدان التي يكون نصيب الفرد فيها من الدخل منخفضا أن تتحمل عبء التخفيف الذي يُطلب من البلدان التي يكون نصيب الفرد فيها من الدخل أكبر أن تتحمله . وأشار الى أنه ينبغي أن تعالج لجنة الاشتراكات هذه المسألة من جديد في دورتها القادمة .

١٤ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة قد أشارت بإجراء تعديلات مخصصة في جدول الانصبة طبقا لاعتبارات موضوعية ورشيدة وواضحة يجري تطبيقها بانتظام . وذكر أن وفده لا يتفق مع رأي لجنة الاشتراكات القائل بأنه من المتعذر وضع قائمة كاملة للمعايير . وأضاف أنه من الممكن أن تتمثل احدى الاليات في جدول متدرج للتخفيف يكون متناسبا مع الزيادات في الانصبة المقررة الفردية مع وضع الوضع الانمائي والاحتياجات الاخرى للدول في الاعتبار . وقال إنه يمكن أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الخسائر الناجمة عن ظروف مثل الكوارث الطبيعية . وذكر أنه ينبغي أن يكون التخفيف ، في المستقبل ، مستندا الى معايير تعتمدها الجمعية العامة ، وأن تقدم اللجنة الخامسة توصياتها بالنسبة للتغييرات التي ينبغي ادخالها على النظام الداخلي طبقا للمادة ١٦٣ من أجل تمكين جميع الدول الاعضاء المهتمة من حضور جلسات لجنة الاشتراكات كمراقبين . وأضاف أن هيئات أخرى للخبراء تتبع ، بالفعل ، هذه الممارسة . وأشار الى أنه مع نمو الثقة في الامم المتحدة وتزايد الاتجاه نحو اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات على أساس توافق الآراء لا بد أن يكون تخصيص الاعتمادات للمصروفات المنظمة بتوافق الآراء أيضا . وقال إنه في السنوات الاخيرة كان جدول الانصبة يعتمد ، على وجه العموم ، بالتصويت . وأضاف أن زيادة مشاركة الدول الاعضاء في اجتماعات لجنة الاشتراكات ستؤدي الى تحسين المنهجية المتبعة حاليا والى اعطاء جميع الدول التي تعتقد أنها تستحق التخفيف فرصة لإبداء وجهة نظرها .

١٥ - واسترسل قائلا إنه يرد في الفقرة ٤٢ من التقرير وصف لمعالجة اللجنة لطلب قدمه بلده . وقال إنه يود في هذا الصدد أن يوضح أن بلده لم يطلب "تخفيض" نصيبه

(السيد غوبتا ، الهند)

المقرر ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم السبب في رفض منحه أي تخفيض بينما جرى التخفيض عن بعض البلدان الاخرى القادرة من الناحية الاقتصادية . وأضاف أن بلده لا يستطيع أيضا أن يفهم التفسير القائل بأن الاضرار التي جرى التعرض لها في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قد انعكست ، بالفعل ، في بيانات الدخل القومي لهذين العامين بينما سينعكس الضرر الذي جرى التعرض له في عام ١٩٨٧ في بيانات الدخل المستخدمة في وضع جدول الانصبة القادم . وذكر أنه بالنظر الى أن التقرير لا يشير الى أن اللجنة قد طبقت معيار التغير النسبي الذي حدث في الدخل نتيجة للأضرار الرأسمالية عند منح التخفيض لبلدان أخرى فإنه يصعب معرفة السبب في أنها طبقت المعيار بقدر كبير من التشدد على الهند ؛ مع أن الهند ليست الدولة العضو الوحيدة التي استفادت من تطبيق صيغة السماح بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل . وقال إنه على الرغم من التوجيه الذي قدمته الجمعية العامة فإن لجنة الاشتراكات لم تعامل الهند وبعض الدول الأعضاء الاخرى بالنسبة لتوزيع التخفيض بنفس الطريقة التي عاملت بها بعض الدول الاخرى في العام السابق . واختتم حديثه قائلا إنه من المأمول ألا يتكرر هذا الوضع .

١٦ - السيدة تشان هينغ تشي (سنغافورة) : قالت إن تقرير لجنة الاشتراكات يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح . وأضافت أنه لا يمكن وصف الدواء للمريض إلا بعد تحديد الأعراض التي يشعر بها وتشخيص سبب المرض . وذكرت أنه مع توفر بيانات أفضل ، وبعض التوجيه من اللجنة الخامسة ، ينبغي أن تتمكن لجنة الاشتراكات من وضع توصيات محددة كي ينظر فيها في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وقالت إنه الى أن يتم تحديد معايير على قدر أكبر من الملاءمة والموضوعية وايجاد بديل عملي للمنهجية المتبعة حاليا ليس هناك مجال واسع للاختيار ولا بد من استخدام مفهوم الدخل القومي في حساب جدول الانصبة .

١٧ - ومضت في حديثها قائلة إن استخدام الدخل القومي كمقياس للقدرة على الدفع كان دائما ينطوي على صعوبات مفاهيمية وعملية ، ولكن مفهوم الدخل القومي مستخدم على نطاق واسع ، كما أن البيانات المتعلقة به متاحة بسهولة لغالبية الدول الأعضاء . وذكرت أنه ينبغي ، لذلك أن تكون هناك ، قبل الاستعاضة عن هذا المقياس بمقياس جديد ومختلف ، فوائد محددة للمقياس الجديد .

١٨ - واستطردت قائلة إن وفدها يشارك في الرأي القائل بأنه ينبغي أن تظل الفترة التي تشملها القاعدة الاحصائية حاليا ، أي عشر سنوات ، على ما هي عليه . وذكرت أنه

(السيدة تشان هينغ تشي ، سنغافورة)

بالاضافة للتفسير الوارد في تقرير لجنة الاشتراكات (الفقرة ١٨) يمكن القول بانه ينبغي اعتبار أن الثروة المتراكمة لاي بلد ، وكذلك الدخل السنوي الحالي له ، يؤشران على قدرته على الدفع . وأضافت أنه في حالة البلدان النامية التي ليست لها هياكل أساسية مستقرة والتي زاد دخلها زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة ، سيؤدي تقليل فترة القاعدة الاحصائية الى زيادة معدلات الانصبة المقررة دون أن تنعكس قدرة هذه البلدان على الدفع في تراكم رأس المال أو في الثروة . وقالت إنه بالاضافة الى هذا فإن المنهجية المتبعة حاليا لاتنطوي على وسائل منظمة وموضوعية لتصحيح الانحرافات الناجمة عن التغيرات في الاسعار ، وهي تغيرات لا تنعكس في أسعار الصرف بشكل متناسب . وأشارت الى أن لجنة الاشتراكات قد وجدت أن زيادة الفترة التي تشملها القاعدة الاحصائية تقلل ، الى حد ما ، من أثر هذا العيب . وذكرت أنه الى أن يتم تحديد أسعار صرف معدلة طبقا للتغير في الاسعار ، ودمج أسعار الصرف هذه في المنهجية المتبعة حاليا ، لن يكون النظر في تقليل الفترة التي تشملها القاعدة الاحصائية أمرا يتسم بالحكمة .

١٩ - واستمرت في حديثها قائلة إن الغرض من خطة الحدود ليس التمكين من التخفيف بل مجرد تقليل الاختلافات الشديدة في الانصبة المقررة الفردية بين جدولين متتاليين . وذكرت أن هذا ضروري ومفيد للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . وقالت إن وفدها مستعد للنظر في ادخال بعض التحسينات على الخطة ، مثل تقليل مدى الشرائح ، ولكنه يعارض الغاءها أو تطبيقها تدريجيا على مدى فترة السنوات الثلاث التي يشملها الجدول . وأضافت أن التطبيق التدريجي سيكون بمثابة القيام بتغيير جدول الانصبة في كل عام .

٢٠ - وقالت إن وفدها ملتزم التزاما قويا بمبدأين أساسيين . الاول ، أن الاشتراكات ينبغي أن تقرر على جميع الدول الاعضاء على أساس قدرتها على الدفع . واذا أحرز بلد نام تقدما اقتصاديا واجتماعيا ينبغي أن يكون مستعدا لدفع حصة أكبر من تكاليف المنظمة . غير أن العبء يجب أن تتحمله على نحو عادل ومنصف جميع الدول . وثانيا ، يجب أن تؤخذ بصفة خاصة حالة أقل البلدان نموا بعين الاعتبار . ويرى وفدها أن هذه الدول ينبغي أن يواصل تقرير حصتها على أساس معدل الحد الادنى . وينبغي أيضا أن تؤخذ بصفة خاصة حالة البلدان النامية التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة بعين الاعتبار ، ومثال على هذه الصعوبات مشاكل خدمة الديون .

(السيدة تشان هينغ تشي ، سنغافورة)

٢١ - وفي الختام ، حثت كل الدول الاعضاء على التأكد من دفع اشتراكاتها للامم المتحدة في الوقت المحدد ، فقد حان الوقت للمنظمة لكي لا تشغل نفسها بالهموم المالية .

٢٢ - السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : استأنف الرئاسة .

٢٣ - السيد سويدالتو (اندونيسيا) : قال اذ يلاحظ تعقيد المهمة التي تضطلع بها لجنة الاشتراكات ، فإنه يعرب عن الأمل في أن تتناول المرحلة النهائية للاستعراض الشامل جميع جوانب المنهجية ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة . وينبغي أن يكون المعيار الأساسي لوضع جدول الأنصبة المقررة هو قدرة الدول الأعضاء على الدفع بالاستناد الى دخلها القومي . وعليه ، من الأهمية بمكان أن ينعكس الدخل القومي انعكاسا صحيحا . وان وفده لا يعترض على المحافظة على فترة العشر سنوات كأساس احصائي ، بهدف المحافظة على الاستقرار والاستمرارية ، ولكنه يرى أنه ينبغي استكمال البيانات الواردة في المرفق الثاني للوثيقة A/44/11 .

٢٤ - وفيما يتعلق بالجهود التي تبذل لتحسين تطبيق عامل الدين ، فإن اللجنة تعمل في الاتجاه الصحيح . وان وفده متفق تماما مع الرأي القائل بأن المكتب الاحصائي للأمم المتحدة ينبغي أن يسعى الى ايجاد علاقة أوثق مع صندوق النقد الدولي لتأمين مصرف محسّن للبيانات بشأن الاحصاءات المتعلقة بالديون . ويشجع وفده أيضا اللجنة على النظر في نتائج الدراسة التي اضطلع بها الفريق العامل المشترك الذي يتألف من ممثلي صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومصرف التسويات الدولية ، فيما يتصل بفترات تسديد القروض .

٢٥ - وفيما يتعلق بصيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض ، فإن وفده يقدر المعلومات المفيدة الواردة في المرفق الخامس لتقرير اللجنة ، ولكنه يفضل بأن تحسب التوصيات المحددة بشأن هذا الموضوع على أساس بيانات الدخل القومي بعد عام ١٩٨٦ . وعليه يؤيد قرار اللجنة بتأجيل أية توصيات محددة في هذا الصدد الى الدورة التالية.

٢٦ - وإن الصعوبات التي تعاني منها اللجنة وهي تحاول تنفيذ المبادئ التوجيهية للجمعية العامة المتصلة بعملية التخفيف مفهومة تماما . ومع ذلك ، لن تكون هناك

(السيد سويدالتو ، اندونيسيا)

حاجة الى اجراء تعديلات خاصة اذا عدت المنهجية بصفة تامة قدرة الدول الاعضاء على الدفع . وينبغي أن يرحب بقرار اللجنة القاضي بأن تدرج في تقاريرها عن اعداد الجداول المقبلة معلومات صريحة عن التعديلات الخاصة . وإن وفده يتفق أيضا مع قرار اللجنة بعدم مناقشة التعديلات الممكنة لمعدلي الحد الاعلى أو الحد الادنى نظرا للطبيعة السياسية للموضوع .

البند ١٢٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/44/L.17 فيما يتصل بالبند ٣٢ من جدول الاعمال (A/C.5/44/15)

٣٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.17 يطلب الى الامين العام أن يشجع التوصل المبكر الى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان وفقا لأحكام اتفاقات جنيف وأحكام هذا القرار . وفي بيانه عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.5/44/15) أحاط الامين العام علما بالطلب المتصل بمهام بذل المساعي الحميدة المسندة اليه . وورد طلب مماثل في قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ ، وقد وفرت الدعم الاداري والسوقي اللازم لتنفيذ هذه الولاية بعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في أفغانستان وباكستان ، التي تمتد اعتماداتها في الميزانية الى غاية ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . واذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار قيد النظر ، فسيطلب من الامين العام أن يوفر خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الدعم الاداري والسوقي الذي وفرته حتى الآن بعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في أفغانستان وباكستان ، مما يستلزم توفير احتياجات اضافية تبلغ ٨٠٠ ٨١٣ ٥ دولار . وسيموّل هذا المبلغ وظيفة الممثل الشخصي للامين العام (برتبة أمين عام مساعد) وموظفي الدعم في منطقة البعثة (١ مد - ١ و ٣ ف - ٥ و ٨ خ م و ٥ ع (رتب أخرى) و ١٣ (من الرتبة المحلية) فضلا عن المقر (١ ف - ٤ و ١ ع (رتب أخرى)) . وسيغطي هذا المخصص أيضا تكاليف الدعم السوقي المشار اليها في مرفق الوثيقة (A/C.5/44/15) . اذا مُدد المبلغ المأذون به في الميزانية لبعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في أفغانستان وباكستان فسيستمر الامين العام في الاعتماد ، بالقدر الممكن ، على الدعم الاداري والسوقي لبعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في

(السيد مسيلي)

أفغانستان وباكستان . وستعدل حينئذ الاحتياجات الاضافية المذكورة أعلاه على نحو ملائم ، لتفادي أية ازدواجية في مخصصات الميزانية .

٢٨ - وقال إن اللجنة الاستشارية تتفق مع الأمين العام في أن الأنشطة المطلوبة في اطار مشروع القرار فيما يتصل بصون السلم والأمن ينبغي ألا تمول ، وفقا للفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، من أموال الطوارئ الخاصة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وبناء عليه ، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط اللجنة الخامسة الجمعية العامة علما بأن الجمعية اذا اعتمدت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.17 فسيلزم رصد اعتماد اضافي يبلغ ٨٠٠ ٨١٣ ٥ دولار في اطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وأنه سيلزم رصد اعتماد اضافي يبلغ ٨٠٠ ٢٨٦ دولار في اطار الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) ، يعوضه مبلغ مماثل في اطار الباب ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) .

٢٩ - السيد كالبيتسير (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال إنه من المخالف تماما أن يطلب من اللجنة أن توافق على نفقات اضافية في مهلة قصيرة كهذه . فلا يشير مشروع القرار A/44/L.17 الى الآثار المالية ولم تتح الوثيقة A/C.5/44/15 إلا عندما دخلت الوفود قاعة الاجتماع . وبينما يعترف وفده بنوايا المشروع التي تستحق الثناء فإنه لن يشترك في التصويت لأسباب اجرائية .

٣٠ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده بينما يرغب في التعاون مع اللجنة الخامسة وفي عدم تأخير عملها ، فإنه لم يعط الوقت الكافي لينظر بتأن في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار . وقد شعر أيضا بخيبة الأمل لأن الأمين العام لم ير من المناسب في اشارته الى المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، أن يورد الجملة الأخيرة من الفقرة ١١ من هذا المرفق ، التي تطلب من الأمين العام أن يبذل الجهود من أجل استيعاب النفقات المتصلة بصون السلم والأمن ، الى الحد الممكن ، بواسطة وفورات من الميزانية البرنامجية . ويذكر الأمين العام في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/C.5/44/15 أنه ليس من المتوقع أن يتسنى في حدود الموارد المطلوبة استيعاب ما يتصل بذلك من تكلفة مقدرة ، ولكنه لم يوفر أي تبرير لموقفه . ولا يستطيع وفده تأييد الاعتمادات الاضافية وعليه ، يطلب اجراء تصويت مسجل على الاقتراح .

٣١ - السيد غوبتا (الهند) : قال إن وفده بينما لا يعارض اعتماد قرار بشأن الموضوع قيد الاستعراض فإنه يود أن يعرف ما اذا كان قد اقترح أي تغيير في الهيكل الاداري أو الوظيفي لبعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في أفغانستان وباكستان عام ١٩٩٠ ، وما اذا كانت هناك أية تفاصيل عن نفقاتها الحالية .

٣٢ - السيد بور (فرنسا) : قال إن وفده يشترك في القلق المعرب عنه للتأخير في توزيع الوثائق . ولا يريد وفده أن يؤخر المناقشة ولكنه يقترح تعليق الجلسة لتمكين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي من التشاور فيما بينها .

٣٣ - السيد لعجوزي (الجزائر) : أشار الى أنه قد يكون من الافضل إرجاء النظر في المسألة لكي تتمكن الوفود من استشارة سلطات بلدانها .

٣٤ - وبعد مناقشة اجرائية اشترك فيها السيد لعجوزي (الجزائر) ، والسيدة بروبينوفسكي (استراليا) ، والسيد إكرا (كوت ديفوار) ، والسيد فونتين أورتيز (كوبا) ، والسيد ناصر (مصر) ، والسيد بور (فرنسا) ، والسيد دانكوا (غانا) ، والسيد غوبتا (الهند) ، والآنسة شيتاخا (كينيا) ، والسيد هاكي (باكستان) ، السيد فيسيليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد لوبيز (فنزويلا) ، والسيد غوميز (المراقب المالي) ، قال الرئيس إنه اذا لم يكن هناك اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة موافقة على الاقتراح الفرنسي بتعليق الجلسة .

٣٥ - وقد تقرر ذلك .

٣٦ - علّقت الجلسة الساعة ١٧/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٥٥ .

٣٧ - الرئيس : قال بما أنه يبدو أن اللجنة غير قادرة على اتخاذ قرار في هذه الجلسة فسيعالج الموضوع مرة أخرى في الجلسة القادمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠